

[إنكار السنة الراتبة]

وفى تعليق البغوى: من أنكر السنن الراتبة، أو صلاة العيدين يكفر. والمراد إنكار مشروعيتها لأنها معلومة من الدين بالضرورة، ولو أنكر هيئة الصلاة زعماً منه أنها لم ترد إلا مجملة، وهذه الصفات والشروط لم ترد بنص جلى متواتر كفر أيضاً إجماعاً، كما يؤخذ من كلام الشفاء.

قال القمولى: ومن ذلك أى جحد الضرورى أن يعتقد فى شىء من المكوس أنه حق، قال: ويحرم تسميتها بذلك. انتهى.

[مجرد تسمية الباطل حقاً]

وقضيته أن مجرد تسمية الباطل حقاً لا يطلق أنها كفر وهذا ظاهر فى نحو هذه المسألة مما فيه ضرب من التأويل، وهو أخذ الإمام له على نية الزكاة، أما فيما لا تأويل فيه بوجه فينبغى أن يكون تسميته حقاً كفراً.

ومن المكفرات أيضاً^(١) أن يرضى بالكفر ولو ضمنا كأن يسأله كافر يردد الإسلام أن يلقيه كلمة الإسلام فلم يفعل أو يقول له: اصبر حتى أفرغ من شغلى أو خطبتى لو كان خطيباً. وكان يشير عليه بأن لا يسلم وإن لم يكن طالباً للإسلام فيما يظهر.

وكلام الحلیمی الأتى قريباً قد يدل على أن إشارته عليه بأن لا يسلم إذا كانت لكونه عدوه فيشير عليه بما يكرهه وهو الكفر، ويمنعه عما يحبه وهو الإسلام لم يكفر وفيه نظر.

والذى يظهر أنه يكفر بذلك وإن قصد ما ذكر لأنه كان متسبباً فى بقاءه على الكفر، وليس هذا كمسألة الحلیمی الأتية، خلافاً لمن توهمه لأن تلك فيها مجرد تمنى فقط. وهذه

(١) الصورة الخامسة عشرة من المكفرات.

فيها تسبب إلى البقاء على الكفر ويشير^(١) على مسلم بأن يتردد وإن كان مريداً للردة كما هو ظاهر أو يكرهه على الكفر على الأصح، أو يطلب منه أو من كافر الكفر كما صرح به الإمام حيث قال في يهودى: تنصر، ففي قول يطالب بالإسلام أو العود على ما كان عليه. والتعبير عن هذا القول يحتاج إلى تأنق فلا ينبغي أن يقال هو مطالب بالإسلام أو بالعود إلى اليهود فإن طلب الكفر كفر. انتهى.

[لو قيل لمسلم سلبه الله الإيمان]

بخلاف ما لو قال لمسلم: سلبه الله الإيمان، أو لكافر: لا رزقه الله الإيمان، فإنه لا يكون كفراً على الأصح، لأنه ليس رضى بالكفر، وإنما هو دعاء عليه بتشديد الأمر والعقوبة عليه. هذا ما ذكره الشيخان، وأنت خبير من قولهما لأنه ليس يرضى بالكفر إلى آخره إن محل ذلك ما إذا لم يذكر ذلك رضى بالكفر، وإلا كفر قطعاً، والذي يظهر من فحوى كلامهما أنه لو أطلق، ولم يقله على جهة الرضى بالكفر ولا على جهة تشديد العقوبة عليه لا يكون كافراً، وهو ظاهر، ولو رضى كافر بالإسلام أو أكره كافر آخر عليه أو عزم عليه في المستقبل لم يكن بذلك مسلماً، ويفرق بما مر في العزم على الكفر، والعزم على فعل كبيرة وليس من الرضى بالكفر أن يدخل دار الحرب ويشرب معهم الخمر ويأكل لحم الخنزير إذ ارتكاب كبائر المحرمات ليس كفراً ولا ينسلب بها اسم الإيمان بل اسم المدح. كتنبي. ودين، وولى، ومخلص، وموفق، على الإطلاق.

[الخوارج والمعتزلة]

فإذا مات فاسقاً لا يخاد في النار خلافاً للخوارج فإنهم يحكمون بكفره وللمعتزلة^(٢) فإنهم يقولون: إنه فاسق ليس بمؤمن ولا كافر، والفسق عندهم منزلة بين الإيمان والكفر، ومنعا وصفة باسم مدح مما ذكر مطلقاً أو مقيد.

[تنبيه] ما ذكر في مسألة عدم التلقين.

(١) يبدو أن هنا سقط. والمراد « أو يشير » أو « كأن يشير » لأن هذه مسألة جديدة تضاف إلى الصور السابقة من المكفرات.

(٢) أى وخلافاً للمعتزلة.

وفى الإشارة^(١) هو ما نقله الشيخان فى الروضة وأصلها عن المتولى وأقراه وهو المعتمد ونه جزم البغوى. وأما ما فى باب الغسل من المجموع من أن الصواب أنه ارتكب معصية عظيمة فضعيف بل الصواب الأول كما قاله الزركشى خلافاً لقول الأذرعى والتصويب ظاهر فيما سوى إشارته بأنه لا يسلم.

وممن جزم أيضاً بالكفر فى ذلك الفخر الرازى^(٢) ونقل عن بعض العلماء، أنه ينبغي له أن لا يطول المدة فى كلمة «لا»^(٣) ليحصل الانتقال من الكفر إلى الإيمان على أسرع الوجوه.

وما ذكر فى مسألة لا رزقه الله الإيمان استشكل بما إذا قال لمسلم يا كافر بلا تأويل ويجب أن الكفر ثم إنما جاء من تسمية الإسلام كفراً - كما مر - وهنا ليس فيه ذلك، وبهذا يزيد اتجاه ما قدمته من أنه لو طلب ذكر ذلك للرضا بالكفر كان كافراً ويؤيده أيضاً ما دل عليه كلام الحلیمی من أنه لو تمنى مسلم كفر مسلم، فإن كان ذلك كما يتمنى الصديق لصديقه ما يستحسنه كفر، لأن استحسان الكفر كفر، وإن كان كما يتمنى العدو لعدوه ما يستعظمه لم يكفر، فإذا أسلم عدوه الكافر فحزن المسلم لذلك وتمنى أنه لم يسلم وود لو عاد إلى الكفر لا يكفر. لأن استباحة الكفر هو الذى يحمله على أن يتمناه له واستحسانه الإسلام هو الذى يحمله على أن يكرهه له وإنما يكون تمنى الكفر على وجه الاستحسان له^(٤).

وقد تمنى موسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم، أن لا يؤمن فرعون وزاد على التمنى فدعى الله بذلك بقوله: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(٥) فلم يضره ذلك ولا عاتبه الله عليه ولا زجره عنه. انتهى.

(١) يشير إلى ما سبق من قوله : « كأن يسأله كافر يريد الإسلام أن يلقيه كلمة الإسلام فلم يفعل . وكأن يشير عليه بالأى يسلم . »

(٢) الفخر الرازى : محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمى البكرى (الاعلام للزركلى ج ٦ ص ٣١٣) .

(٣) يقصد أن الكافر الذى عزم على الإسلام ، ثم أراد النطق بالشهادتين يحسن ألا يطيل المد فى حرف النفى «لا» من قوله : « أشهد ألا اله إلا الله » حتى يدخل إلى الإسلام بأسرع وقت ، ولو كانت سرعته ستوفر لحظة سيرة وفى ذلك نظر . فإن الإسلام يدخل فيه من نوى الدخول بالنية والعزم القاطع . وهما أساس الدخول فى الإسلام وأساس الإيمان .

(٤) باعتباره عدواً . أى يتمنى الكفر على وجه الاستحسان لعدوه . لما أنه عدوه . فلا يريد له الإسلام ، لأنه لا يحب له الخير ، بل يستحسن له الكفر لأنه يمقته .

(٥) سورة يونس . الآية رقم ٨٨ . راجع تفسير الآية فى الطبرى (١١/١٠٩) .

[شرع من كان قبلنا ليس شرعاً لنا]

لكن فى الاستدلال نظر؛ لأن شرع من قبلنا ليس بشرع لنا، ولأنه يجوز أن موسى -على نبينا وعليه وعلى سائر الأنبياء والمرسلين أفضل الصلاة والسلام- علم عدم إيمانهم فسأله قصداً^(١) والكلام فيمن انطوت عليه عاقبته .

وقد يجاب بأنه وإن كان شرعاً لمن قبلنا إلا أنه لم يسر فى شرعنا ما يخالفه فيكون حجة على الخلاف وبأن الأصل فى السؤال طلب حصول ما ليس بحاصل، فلا نظر للإحتمال المذكور على أنه ورد فى القصة ما يخالفه. وهو أن الإجابة لم تقع إلا بعد أربعين سنة من السؤال وأيضاً فقولته تعالى: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَعْوَتُكُمَا﴾^(٢) امتنان عليهما بالإجابة وما كان واقعاً قبل الإجابة فى علم السائل لا يمتن عليه بأنه استجيب له فيه .

فإن قلت: ما تقرر ولا فى مسألة سلبه الله الإيمان أو لا رزقه الله الإيمان ينفيه ما اقتضاه كلام الإحياء: من أنه لو لعن كافراً معيناً فى وقتنا كفر، ولا يقال يلعن لكونه كافراً فى الحال، كما يقال للمسلم رحمه الله لكونه مسلماً فى الحال، وإن كان لا يتصور^(٣) أن يرتد لأن معنى رحمه الله ثبتته الله على الإسلام الذى هو سبب الرحمة، ولا يقال ثبت الله الكافر على الكفر الذى هو سبب اللعنة لأن هذا سؤال الكفر وهو فى نفسه كفر. انتهى .

قال الزركشى عقبه: فتفطن لهذه المسألة فإنها غريبة وحكمها متجه وقد زل فيه جماعه . انتهى .

(١) كلام غير دقيق. فإن شرع من قبلنا ليس بشرع لنا فى الأمور العملية والأحكام الفرعية كمواقبت الصلاة وهيئاتها وكيفية الصيام إلى آخره. وليس الحديث فى هذا أما فى العقائد فهى واحدة عند جميع رسل الله وهى ليست تشريعات أو أحكاماً. وإنما هى عقائد. والكلام هنا فى العقائد أو فى جانب من جوانب العقيدة وهى واحدة. فإذا جاز لموسى ذلك فهو جائز لغيره .

(٢) يونس [٨٩].

(٣) جاء فى هامش الأصل «قوله لا يتصور فى الأصل» لفظه «لا» مضروب عليها بالقلم والأولى ثبوتها. وإن كان ارتداد المسلم ليس بمستحيل. لكن الغالب ثبوت المسلم على إسلامه، وارتداده نادر فتعين ثبوت لفظه «لا» فتدبر.

قلت لا منافاة لما قررته ثانيا من التفصيل الذى ينبغى أن يجرى مثله هنا كما أنه ينبغى أن يجرى مثل هذا.

ثم يقال: إن أراد بلعنه الله الدعاء عليه بتشديد الأمر أو أطلق لم يكفر، وإن أراد سؤال بقاءه على الكفر أو الرضى ببقائه عليه كفر، وفى سلبه الله الإيمان لمسلم، ولا رزقه الله الإيمان لكافر. إن أراد سؤال الكفر للمسلم أو البقاء عليه للكافر، أو رضى بذلك كفر. وإن أراد الدعاء بتشديد العقوبة أو أطلق فلا فتدبر ذلك حق التدبر، فإنه تفصيل متجه قصت به كلماتهم.

[استشكال الفخر الرازى]

واستشكل الفخر الرازى ما ذكر فى ارتكاب الكبائر من أنه ليس كفراً بأن الأعمال عند الشافعى رضى الله تعالى عنه من الإيمان فكيف لا ينتفى عند انتفائها لأن المجموع المركب من أمور إذا انتفى واحدٌ منها لا بد وأن ينتفى ذلك المجموع، فإذا كان العمل داخلاً فى حقيقة الإيمان فلا بد من انتفائه فى حق الفاسق.

[الفاسق لم يخرج عن الإيمان]

وحاول ابن التلمسانى الجواب فقال: وأظن بالشافعى أنه لم يحكم على الفاسق بخروجه عن الإيمان، لكن لا يلزم من عدم الحكم بالخروج عن الإيمان، الحكم بعدم خروجه عن الإيمان، بل من الجائز أنه لم يحكم بالخروج ولا بعدمه. وإن كان يلزم من قوله: «إن الإيمان عبارة عن مجموع الأمور الثلاثة» الحكم بالخروج لكن ضمنا لا صراحة.

وأما المعتزلة فقد طردوا أصلهم لأنه لما كان العمل عندهم داخلاً فى حقيقة الإيمان قالوا: الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر قال الزركشى: وهذا الجواب لا ينفع فى هذا المضيق ولعل الله يبسر حله. انتهى.

وأقول قد يسر الله تعالى حله بما هو جلى وهو أن يقال فى جوابه: إن الشافعى رضى الله تعالى عنه يقول: إن الإيمان يزيد بزيادة الأعمال، وينقص بنقصها، فإن أريد الإيمان الكامل كانت الأعمال داخلة فى مسماه ولزم انتفاؤه بانتفائها أو انتفاء بعضها وصدق

حينئذ على الفاسق أنه ليس بمؤمن بهذا الاعتبار وإن أريد الإيمان المتكفل بالنجاة من النار، المشار إليه بقوله تعالى [على ما فى صحيح مسلم]: «أخرجوا من فى قلبه مثقال حبة من إيمان» فالأعمال ليست داخلية فى مسماه إذ هو التصديق بالقلب مع النطق باللسان بشرطه فلا يلزم من انتفائها أنتفاؤه، ويصدق على الفاسق أنه مؤمن من أهل الجنة؛ فعلم أن مبنى الإشكال على نوع من المغالطة، وزيادة الإيهام وأن الشافعى رضى الله تعالى عنه لم يقل بأن الإيمان بسائر أنواعه عبارة عن مجموع الأمور الثلاثة أعنى التصديق بالقلب والنطق باللسان، والعمل بالجوارح خلافا لما يوهمه كلام ابن التلمسانى لا ضمنا ولا صريحا.

وأعلم أن الشيخين قالا فى كتب أصحاب أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه: اعتناء تام بتفصيل الأقوال والأفعال المقتضية لكفر وأكثرها مما يقتضى إطلاق أصحابنا الموافقة عليه.

[أهل القبلة ليسوا كافرين]

واعترضهما الزركشى أخذاً من كلام شيخه الأذرى وغيره بأن أكثرها مما يجب التوقف فيه بل لا يوافق أصل أبى حنيفة، فإنه صح عنه: أنه قال: لا أكفر أحداً من أهل القبلة بذنوب، ولا يجوز الإفتاء بذلك لا على مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه؛ لسكوت الرافعى عنه، ولا على مذهب أبى حنيفة، لأن ذلك مخالف لعقيدته.

ومن قواعده: أن معنا أصلاً محققاً وهو الإيمان، فلا نرفعه إلا بتعين مثله يصاده، وغالب هذه المسائل موجودة فى كتب الفتاوى للحنفية ينقلونها عن مشايخهم، وكان المتورعون من متأخرى الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم، ويقولون هؤلاء لا يجوز تقليدهم لأنهم غير معروفين بالاجتهاد، ثم لم يخرجوها على أصل أبى حنيفة لأنه خلاف عقيدته فليستنبه لهذا، وليحذر من يبادر إلى التكفير فى هذه المسائل منا ومنهم فيخاف أن يكفر لأنه كفر مسلماً، ونحن لا نكفر «إلا من شاق النبى صلى الله عليه وسلم وأنكر ما يعلم بالضرورة من شرعه أنه من الدين» انتهى.

ولا يخفى عليك أن الشيخين هما الحجة وعلى ما قالاه المعول^(١) وأن تعقبا بمثل هذه الكلمات، والعجب من المتعقبين لذلك، والقائلين لهذه الكلمات حيث وافقوا الشيخين على أكثرها، بل وقالوا في كثير مما قال النووي عفا الله تعالى عنه وحده، أو مع الرافعي: أنه ليس يكفر أن الصواب أنه كفر، وستعلم ذلك جميعه إن صدق تأملك مما سأمليه عليك مما تقر به عينك، ولا تجده في كتاب غير هذا الكتاب، فإن أكثر ما مر، وما يأتي لم أر أحداً تعرض له والحمد لو اهب القوى والقدرة، سبحانه عليه أتوكل وإليه أنيب.

فحيث ما سكتنا على شيء من هذه المسائل صحت نسبه لمذهب الشافعي، وجاز الإفتاء به ما لم يتفق المتأخرون على خلاف ما سكتنا عليه، فحينئذ للمفتي أن يفتي بما اتفقوا عليه، وأما مذهب أبي حنيفة، وكونه يقتضيها أو لا فلا شغل لنا به.

[السخرية من أى من الأسماء الحسنى]

فمن تلك المسائل ما لو سخر باسم من أسمائه تعالى، أو بأمره، أو بوعده أو وعيده^(٢)، كذا نقله^(٣) عنهم وأقره، وهو ظاهر جلى إلا أن محل ما ذكر كما يعلم مما يأتي فيمن لا يخفى عليه نسبة ذلك إليه سبحانه وتعالى، ولا سيما الأسماء المشتركة^(٤) فيستفسر ويعمل بتفسيره.

ومنها لو قال أمرنى الله بكذا لم أفعل أو لو صارت القبلة فى هذه الجهة ما صليت إليها^(٥) كذا نقله عنهم أيضا وأقره، وحث الأذرعى أنه يأتي فيهما التفصيل الآتى فى إن أعطانى الله الجنة وهو قريب وإن أمكن الفرق.

(١) المعول : المعتمد .

(٢) الصورة السادسة عشرة من المكفرات . ويلاحظ أنه قد مر عقب الصورة الخامسة عشرة صور كثيرة متداخلة ، يصعب اعتبارها صوراً مستقلة لتداخلها ولكونها مبنية على أصل واحد .

(٣) مرجع الضمير في «نقله» و «أقره» إلي النووي والرافعي . ومرجع الضمير فى «عنهم» إلى المتأخرين الذين أشار إليهم قبل ذلك فى قوله « ما لم يتفق المتأخرون» .

(٤) مثل : السميع ، والبصير ، والغنى ، والحى ، والرءوف . فإنها من أسماء الله الحسنى . وقد يوصف بها غيره .

(٥) الصورة السابعة عشرة من المكفرات .

ومنها لو قال لو أعطاني الجنة ما دخلتها^(١) أفرهم الرافعي زاد في الروضة، قلت: مقتضى مذهبنا والجارى على القواعد أنه لا يكفر وهو الصواب^(٢) انتهى .

وفصل غيره بين أن يقوله استخفافاً أو إظهاراً للعناد فيكفر وإلا فلا وهو متجه ويؤيده ما يأتي في مسألة قلم اظفارك .

ومنها لو قال لغيره: لا تترك الصلاة فإن الله يؤاخذك فقال لو أخذني الله بها مع ما فى من المرض والشدة ظلمنى أو قال المظلوم هذا تقدير الله تعالى فقال الظالم أنا أفعل بغير تقدير الله كفر^(٣) .

ولو قال: لو شهد عند الملائكة والأنبياء بكذا ما صدقتهم كفر، كذا نقله عنهم وأقراه، وهل لو قال: الملائكة فقط أو الأنبياء فقط يكفر أيضاً؟ الذى يظهر نعم لأن ملحظ الكفر كما لا يخفى نسبة الأنبياء أو الملائكة إلى الكذب .
فإن قلت: جرى خلاف فى العصمة .

[الخلاف فى العصمة]

قلت: أجمعوا على العصمة من الكذب ونحوه، والذى يظهر أيضاً أن لو قال الرسل بدل الأنبياء كان كذلك . وهل قوله: لو شهد عندى جميع المسلمين ما صدقتهم كذلك أو لا؟ الذى يظهر نعم لما مر من أن الشرع دل على عصمتهم من الاتفاق على الكذب .

(١) الصورة الثامنة عشرة من صور المكفرات .

(٢) الذى يراه العلماء : أنه يكفر ولا يوجد تفصيل فى المسألة . فإن الذى يرفض القبلة التى يعينها الله . والذى يرفض الجنة إذا أعطاه الله تعالى إياها والذى يرفض أن يفعل ما يأمره الله به . كل هؤلاء ليسوا عصاة بل كافرون فإن أفعالهم لا تدخل فى باب المعصية . لأن ملاك المعصية هو ارتكاب الذنب مع الإقرار بأنه ذنب وخطيئة . أما هذه الأمور فكلها تشترك فى أنها جحد وإنكار .

(٣) الصورة التاسعة عشرة من المكفرات .

[إنكار السنة هل يكون كفراً؟]

ومنها لو قيل: قلم أظفارك فإنه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: لا أفعل، وإن كان سنة كفر، أقرهم الرافعى.

زاد النووى عفا الله تعالى عنه فى الروضة: المختار أنه لا يكفر بهذا إلا أن يقصد استهزاء^(١). انتهى.

وما اختاره متعين، وكقص الأظفار: حلق الرأس، كما صرح به الرافعى عنهم وأقره، لكن محله إن كان فى نسك وإلا فلا لاختلاف العلماء فى كراهته.

ومنها قال الشيخان عنهم، واختلفوا فيما لو قال: فلان فى عينى كاليهودى، والنصرانى فى عين الله أو بين يدى الله تعالى، فمنهم من قال: هو كفر ومنهم من قال: إن أراد الجارحة كفر، وإلا فلا^(٢). قالوا: ولو قال: إن الله جلس للإنصاف أو قام للإنصاف فهو كفر^(٣).

(١) وهذا صحيح واضح الصحة . فإن الذى لا يفعل السنة وهو عالم أنها سنة لا يكفر. إلا إذا كان تركه لها سخرية بصاحبها صلوات الله وسلامه عليه أو استهزاء . أما الذى لا يفعل السنة وهو عالم بها مقر بنبوة صاحبها ، موقر له . فهذا لا يكفر بل ولا يفسق . فإن حد السنة « يثاب فاعلمها ولا يعاقب تاركها » .. وفى الحديث الصحيح أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإسلام . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلوات الخمس والصوم والزكاة والحج . والرجل فى كل واحدة يقول : هل على غيرها . فيقول الرسول : لا إلا أن تطوع . فقال الرجل : والذى بعثك بالحق لا أزيد عليها ولا أنقص . ومع ذلك قال الرسول صلى الله عليه وسلم « أفلح إن صدق » .

(٢) لا فرق بين أن يقول لمسلم : ياكافر وأن يقول عنه هو كاليهودى والنصرانى بين يدى الله تعالى . بل هذه أشد . وأما الكلام عن الجارحة فهو ترك للأهم إلى المهم . ونزوع من المتفق عليه إلى المختلف فيه .

(٣) فى ذلك خلاف . وقد ورد من حديث طويل فى الشفاعة العظمى « وتنزل الملائكة فى الغمام . ثم يجئ الرب سبحانه لفصل القضاء والكروبيون والملائكة المقربون يسبحون بأنواع التسبيح فيضع الله كرسىه حيث شاء من أرضه ثم يقول .. » والحديث أخرجه ابن جرير فى تفسيره « ج ٢ ص ٢٣٠ وذكره ابن كثير فى تفسيره ج ١ ص ٢٤٨ » وأن كان الحديث قد وضعه العلماء فإن ابن كثير قال عنه : حديث مشهور وورود هذا الحديث يخرج الموضوع الذى معنا من صور الكفر .

واختلفوا فيما إذا قال الطالب ليمين خصمه، وقد أراد الخصم أن يحلف بالله، فقال: لا أريد الحلف بالله تعالى إنما أريد الحلف بالطلاق والعناق، والصحيح أنه لا يكفر، واختلفوا فيمن نادى رجلاً اسمه عبد الله، وأدخل في أخره الكاف التي تدخل للتصغير بالعجمية فقيل: يكفر، وقيل: إن تعدد التصغير كفر، وإن كان جاهلاً لا يدري ما يقول أو لم يكن له قصد لا يكفر.

واختلفوا فيمن قال رؤيتي إياك كرؤية ملك الموت والأكثر على أنه لا يكفر انتهى كلام الشيخين رحمهما الله تعالى.

[المجسمة كافرون]

والمشهور من المذهب كما قاله جمع متأخرون: إن المجسمة لا يكفرون لكن أطلق في المجموع تكفيرهم. وينبغي حمل الأول على ما إذا قالوا جسم كالأجسام لأن النقص اللازم على الأول قد لا يستلزمونه، ومر أن اللازم المذهب غير مذهب بخلاف^(١) الثاني فإنه صريح في الحدوث والتركيب والألوان والاتصال فيكون كفر^(٢) إلا أنه أثبت للتقديم ما هو منفي عنه بالإجماع، وما علم من الدين بالضرورة انتفاؤه عنه ولا ينفي التوقف في ذلك، وبذلك علم أنه لا يطلق الكفر ولا عدمه في مسألة فلان في عيني الخ.

ومسألة: القيام والجلوس المذكورين والتفصيل المنقول في مسألة التصغير هو الذي يتجه والأوجه ما قال أصغرهم^(٣) في مسألة رؤية ملك الموت.

ومنها: قال الرافعي عنهم^(٤) قالوا: ولو قرأ القرآن على ضرب الدف أو القضيب أو قيل له تعلم الغيب فقال نعم فهو كفر.

- (١) قد مر تعليقنا على هذه القاعدة . وقد بينا هناك أنها قاعدة لا تؤخذ على إطلاقها .
- (٢) العبارة مضطربة وفيها خلط . ومراد المؤلف : أنه إن قال جسم فقط لا يكفر مادام لم يشبهه بالأجسام المخلوقة . ورغم أنه يلزم على القول بالجسمية : التركيب والاتصال والألوان إلا أن المؤلف قال : يكفر وإن لزم عنه ذلك . لأن المؤلف يرى أن لازم المذهب ليس مذهبا . أما إن قال : جسم كالأجسام فإنه يكفر . لأن تشبيهه بالأجسام صريح في وصفه بالحدوث والتركيب والألوان .
- (٣) يقصد : أقلهم . فإنه ذكر هناك أن الأكثر ذهبوا إلى أنه لا يكفر . وهو هنا يرى رأى الأقل وليس رأى الأكثر .
- (٤) الصورة العشرون من المكفرات .

واختلفوا فيمن خرج لسفر فصاح العقق فرجع هل يكفر، انتهى.

زاد في الروضة قلت: الصواب إنه لا يكفر في المسائل الثلاث. انتهى.

واعترض تصويبه في الثانية لتضمن قوله نعم تكذيب النص وهو قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ (١) وقوله عز وجل: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [٢٦] إِلَّا مَن ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴿٢﴾ ولم يستثن الله غير الرسول.

ويجاب بأن قوله ذلك لا ينافي النص ولا يتضمن تكذيب لصدقه بكونه يعلم الغيب في قضية، وهذا ليس خاصا بالرسول، بل يمكن وجوده لغيرهم من الصديقين على أن في الآية الثانية قولاً: إن الاستثناء منقطع، فتكون الرسل كغيرهم.

[مفاتيح الغيب]

وعلى كل فالخواص يجوز أن يعلموا الغيب في قضية أو قضايا كما وقع لكثير منهم واشتهر، والذي اختلفت تعالى به إنما هو علم الجميع وعلم مفاتيح الغيب المشار إليها بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ﴾ (٣) وينتج من هذا التقرير أن من ادعى علم الغيب في قضية أو قضايا لا يكفر، وهو محمول على ما في الروضة، ومن ادعى علمه في سائر القضايا كفر، وهو محمول على ما في أصلها إلا أن عبارته لما كانت مطلقة تشتمل هذا وغيره ساغ للنووي الإعتراض عليه فإن أطلق فلم يرد شيئاً فالأوجه ما اقتضاه كلام النووي من عدم الكفر.

ثم رأيت الأذرعى قال: والظاهر عدم كفره عند الإطلاق في جميع الصور سوى مسألة علم الغيب. انتهى.

ومراده بجميع الصور مسألة الطالب ليمين خصمه، وما بعدها وما ذكره في الإطلاق في مسألة علم الغيب فيه نظر ظاهر بل الأوجه ما قدمته من عدم الكفر.

ومنها قوله (٤): ولو كان فلان نبيا ما آمنت به، وقوله: إن كان ما قاله الأنبياء صدقا نجونا، فيكفر. كذا أقرأه.

(١) الأنعام [٥٩]. (٢) الجن [٢٦].

(٣) لقمان [٣٤] والآية ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْتُمُ عِنْدَ رَبِّهَا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [٣٤].

(٤) صورة أخرى من صور المكفرات.

قال الاسنوى: الذى شاهده بخط المصر (آمنت)، بدون (ما) النافية قبلها. وهو كذلك فى بعض نسخ الراقى وفى بعضها ما آمنت بإثبات ما وهو الصواب. انتهى.

وما ذكر أنه الصواب ظاهر ويفرق بينهما بأن الأول فيه تعليق الإيمان به على تعليق كونه نبيا. وهو تعليق صحيح، لما فيه من تعظيم مرتبة النبوة، وفى الثانية تعليق عدم الإيمان به على كونه نبيا، ففيه تنقيص لمرتبة النبوة حيث أراد تكذيبها على تقدير وجودها.

وهذا فرق صحيح لا غبار عليه^(١) والذى يظهر أنه لو قال: إن كان ما قاله النبى الفلانى صدقا نجوت، أو كفر مكذبه، أو نحو ذلك يكون كفراً أيضاً، ولا يشترط ذكر جميع الأنبياء ولا أن يكون ما قاله ذلك النبى يقطع بأنه عن وحى.

[خطأ الأنبياء فى الاجتهاد]

فإن قلت للأنبياء الاجتهاد، وجرى قوله فى أنه يجوز عليهم الخطأ فى الاجتهاد، فإذا قال ذلك فى شىء يحتمل كونه ناشئاً عن اجتهاد لا وحى، كيف يكفر به قلت: القول بعدم الكفر حينئذ وإن كان له نوع من الظهور، لكن القول بالكفر أظهر؛ لأن الإثبات بأن التى هى للشك والتردد فى هذا المقام. وتشعر بتردده فى تطرق الكذب إلى ذلك النبى. وهذا كفر على أن القول بجواز الخطأ عليهم فى اجتهادهم قول بعيد مهجور، فلا يلتفت إليه، وعلى [أية حال فقوله]^(٢) إن كان صدقا يدل كما تقرر على ترده فى الكذب، وهو غير الخطأ لأن الخطأ ذكر خلاف الواقع مع عدم التعمد بخلاف الكذب فإنه يدل شرعاً على الأخبار بخلاف الواقع نتيجة الكفر بذلك.

(١) الكلام فيه نظر. ولعل الصواب عكس ما ذهب اليه المؤلف - رحمه الله - . فإنه لو قال قائل: « لو كان فلان نبيا آمنت به » كان مكذبا بصرح القرآن والسنة وما هو معلوم من الدين بالضرورة من أنه لا نبى بعد محمد صلى الله عليه وسلم . وماذا يفيد كونه معظما لمقام النبوة إذا كان يفترض وجود نبى بعد محمد ، وقر بأن النبى صادق ، وأنه سيصدق بما يقول . وكذلك لو قال القائل : « لو كان فلان نبيا ما صدقته أو ما آمنت به » لكان مهينا لمقام النبوة معلنا عصيانه لهذا الذى افترض نبوته . لكن يخفف من ذلك أنه فرض مستحيل حيث قد علم من الدين ضرورة أنه لا نبى بعد محمد صلى الله عليه وسلم . ولذا لا تكون الحال الثانية مكفرة . إلا إذا قصد منها التعميم وهدف إلى السخرية بالنبوة والأنبياء . فيكون ذلك كفراً . والله أعلم .

وإن قلنا بهذا القول البعيد المهجور؛ لأن قوله إن كان صدقا لا يأتى بناؤه عليه لما تقرر، واتضح والله الحمد.

[ومن الأقوال الخطرة]

(ومنها) (١) قوله: لا أدري أكان النبي صلى الله عليه وسلم إنسياً أو جنياً، أو قال: إنه جن أو صغر عضواً من أعضائه على طريق الإهانة كذا أقره .

وأعترضنا بأن الحلیمی صرح بخلاف ذلك في الأولى حيث قال: من آمن به عليه الصلاة والسلام وقال لا أدري: أكان بشراً أم ملكاً أم جنياً، لم يضره ذلك. إن كان ممن لم يسمع شيئاً من أخباره صلى الله عليه وسلم سوى أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) كما لو لم يعلم أنه كان شاباً أو شيخاً مكيّاً أو عراقياً عربياً أو أعجمياً؛ لأن شيئاً من ذلك لا ينافي الرسالة لإمكان اجتماعها بخلاف من قال: آمنت بالله ولا أدري، أهو جسم أم لا، لأن الجسم لا يمكن أن يكون إلهاً. انتهى.

[الشك في قبر النبي ﷺ]

(وفي أمالي الشيخ عز الدين) عن أبي حنيفة أن من قال: أو من بالنبي صلى الله عليه وسلم وأشك في أنه المدفون بالمدينة، وأنه الذي نشأ بمكة أو آمن بالحج إلى البيت، وأشك في أنه البيت الذي بمكة، لا يكون كافراً في جميع ذلك.

قال الشيخ: والحق التفضيل فنكفره في البيت دون ما عداه وذلك لأنه لا يكون كافراً إلا بما علم: أنه من الدين بالضرورة. لا بما علم سواء أكان من الدين أو لا.

وكون النبي صلى الله عليه وسلم مدفوناً بالمدينة ونشأ بمكة أمر معلوم بالضرورة. ولكن ليس من الدين لانا لم نتعبد به، فيكون جاحده كجاحد بغداد، ومصر فإنه يكون كاذباً لا كافراً. وأما البيت فلان الأمة أجمعت على التكليف بعين هذا البيت، ومتعلق من الدين لأنه إما شرط في الحج أو ركن فيه، وأياً ما كان يكون من الدين فجاحده يكون جاحداً لما علم من الدين بالضرورة فيكون كافراً انتهى (٣).

(١) أي ومن المكفرات .

(٢) كيف يكون مؤمناً من يجهل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشر . إن من يشك في بشرية صلى الله عليه وسلم أو ينكرها أو يجهلها كافر بالقرآن الكريم .

(٣) كلام فيه نظر.

[القول فيمن أنكر مكان مكة]

وسياتى عن الروضة عن القاضى عياض ما يرد كلامه كما ستعلمه وجزم بعض المتأخرين بتكفير من اعترف بوجوب الحج، ولكن قال: لا أدري أين مكة، ولا أين الكعبة ولا أين البلد الذى يستقبله الناس ويحجونه، هل هى البلدة التى حجها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووصف الله تعالى فى كتابه؛ لأنه مكذب إلا أن يكون هذا الشخص قريب عهد بالإسلام، ولم يتواتر بعد عنده .

قال: ولسنا نكفره لإنكاره التواتر، فإنه لو أنكر بعض غزوات النبى صلى الله عليه وسلم أو نكاحه بنت سيدنا عمر، أو وجود أبى بكر وخلافته لم يلزم منه؛ لأنه ليس مكذبا بأصل من أصول الدين يجب التصديق به، بخلاف الحج والصلاة وأركان الإسلام. انتهى.

وأنت خبير من قول الحلیمی: إن كان لم يسمع شيئاً من أخباره صلى الله عليه وسلم، ومما يأتى، ثم ومن قول هذا المتأخر، إلا أن يكون هذا الشخص قريب عهد بالإسلام، ولم يتواتر بعد عنده أن محل ما قاله الشيخان من تكفير من قال: لا أدري أكان النبى إنسياً أو جنياً، فيمن هو مخالط للمسلمين؛ لأن قوله ذلك ينبىء عن تكذيبه للقرآن والسنة والإجماع، بخلاف قريب العهد، الذى لم يكن مخالطاً للمسلمين فإنه لا يكفر بالتردد فى شىء مما مر ولا بإنكاره كما يؤخذ مما يأتى عن الروضة عن القاضى عياض لعذره، وهل قول المخالط للمسلمين: لا أدري أكان شيخاً أو شاباً، مكياً أو عراقياً، عربياً أو أعجمياً، أو أنه الذى نشأ بمكة أو دفن بالمدينة، يأتى فيه هذا التفصيل أو لا يكفر به مطلقاً للنظر فيه محال، وقضية كلام الحلیمی الأول، وقضية كلام ابن عبد السلام الثانى، وقد يوجد^(١) بأن التردد فى ذلك لا يترتب عليه تكذيب القرآن بخلاف التردد فى كونه إنسياً أو جنياً.

فإن قلت: ينافى ذلك ما سياتى عن الروضة، عن القاضى عياض أن من قال: كان النبى صلى الله عليه وسلم أسود، أو توفى قبل أن يلتحى أو قال: ليس بقرشى، كفر لأنه وصفه بغير وصفته ففيه تكذيب له .

(١) هكذا فى الأصل ويبدو أن الصواب (وقد يوجه).

[التردد وعدم الجزم]

قلت يمكن الفرق بأنه هنا لم يجزم بذلك، وإنما ترد فيه بخلافه، ثم فإنه جزم بذلك وجزمه به يستلزم التكذيب لمن هو بغير تلك الصفة بخلاف التردد في ذلك ومن ثم لو جزم بما ذكر هنا كان كفوفاً قياساً على ذلك لكن سيعلم مما يأتي ثم أن الأوجه أنه حيث كان مخالفاً للمسلمين حتى ظن به علم ذلك كفر بإنكار ذلك وبالتردد فيه.

ومنها^(١) قال الشيخان عنهم: واختلفوا فيما لو قال: كان أى النبي صلى الله عليه وسلم طويل الظفر، واختلفوا فيما صلى بغير وضوء متعمداً أو مع ثوب نجس أو إلى غير القبلة، زاد في الروضة.

[الكفر مع الاستحلال]

قلت: مذهبنا ومذهب الجمهور لا يكفر إن لم يستحله. انتهى.

واعترضه الإسئوى وغيره بأنه لا ينبغي أن يكفر وإن استحل ذلك لما نقله في المجموع عن جمع من المجتهدين، أن إزالة النجاسة في الصلاة سنة لا واجبة والاعتراض متجه للخلاف المذكور بل ذلك قول مشهور في مذهب مالك فليس مجمعا عليه، فضلا عن كونه معلوما من الدين بالضرورة.

قال الأزرعى: وينبغي أن يستثنى أيضاً صلاة الجنابة فقد ذهب الشعبى وغيره من السلف إلى جوازها بغير وضوء، ونسب للإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه وإن كان غلطاً. ولم يتعرض الشيخان ولا غيرهما فيما رأيت للراجع فى المسألة الأولى أعنى قوله: طويل الظفر، والذي يظهر أنه إن قال ذلك احتقاراً له صلى الله عليه وسلم أو استهزاءً به، أو على جهة نسبة النقص إليه كفر، وإلا فلا، بل يعزر التعزير الشديد.

(١) صورة من المكفرات .